مجلة تنمية الرافدين

اسم المقال: أثر الصادرات السلعية ومتغيرات أخرى في النمو الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي (السعودية أنموذجاً) للمدة (1990 - 2018)
اسم الكاتب: أ.د. سعد محمود الكواز
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/3655
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 23:54 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تنمية الرافدين كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الموصل ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

تـنـمية الرافديـن

العدد ١٢٣ المجلد ٣٨ لسنة ٢٠١٩

أثر الصادرات السلعية ومتغيرات أخرى في النمو الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي (السعودية أنموذجاً) للمدة (١٩٩٠-٢٠١٨)

The impact of commodity exports and other variables in the economic growth of the Gulf Cooperation Council countries for the period 1990 - 2018

الدكتور سعد محمود الكواز

أستاذ – قسم الاقتصاد

كلية الادارة والاقتصاد– جامعة الموصل

Saad M.Al-Kawaz (PhD)
Professor- Department of Economic
Faculty of Management and Economics
University of Mosul
Saad_alkawaz@yahoo.com

تأريخ استلام البحث ٢٠١٩/٥/٩ تأريخ قبول النشر ٢٠١٩/١٠/٢١

المستخلص

تطورت بعض المتغيرات الاقتصادية ومنها التجارة الخارجية بشكل واضح في نهاية القرن العشرين وعقدي القرن الحادي والعشرين، إذ إنها أسهمت في التنمية والنمو الاقتصادي لدول العالم المختلفة، ومنها دول مجلس التعاون الخليجي كمنظمة إقليمية تتميز بالخصوصية الذاتية ، وهي تواجه العديد من التحديات وفق معطيات البيئة الاقليمية والدولية من جهة وحجم الموروث الحضاري والمكاني من جهة أخرى، وتتلخص مشكلة البحث بعدم التنوع النسبي في الانتاج السلعي واعتماد دول المجلس* ومنها السعودية على إيرادات الصادرات النفطية لتمويل الاستيرادات ومنها الاستهلاكية لسد حاجة الطلب المحلي المتزايد والاستيرادات الرأسمالية والوسيطة لتحريك النمو والتطور الاقتصادي فيها ، يهدف البحث إلى التعرف على الملامح الرئيسة لدول المجلس ، فضلاً عن اتجاهات تطور تجارتها الخارجية ، وتحليل نتائج التقدير لأثر الصادرات السلعية ومتغيرات أخرى في النمو الاقتصادي السعودية أنموذجا.

الكلمات المفتاحية: *الصادرات السلعية، النمو الاقتصادي، دول مجلس التعاون الخليجي .*

Abstract

Some of the economic variables including foreign trade have been developed clearly at the end of the twentieth century and two decades of the twenty-first century. They have contributed to the development and economic growth of the various countries of the world, including the GCC countries as a regional organization characterized by self-specificity. It faces many challenges according to the regional and international environment on the one hand and the size of cultural and spatial heritage on the other. The problem of research is the lack of relative diversity in commodity production and the adoption of the GCC countries, including Saudi Arabia on the revenues of oil exports to finance imports, including consumer to meet the need of increasing domestic demand and capital and intermediate imports to stimulate growth and economic development, The research aims to identify the main features of GCC countries, also trends in the foreign trade, and analyze results estimate of the impact of commodity exports and other variables in the economic growth of Saudi Arabia as a model .

Key Word: *Commodity Exports, Economic Growth, Cooperation Council countries.*

(*) يقصد بدول المجلس او المجلس الخليجي دول مجلس التعاون الخليجي أينما وردت العبارة .

المقدمة

تحظى دول المجلس الخليجي بالاهتمام على الساحة الدولية للوزن النسبي لها في التجارة الخارجية، وهي لا تقتصر على تصدير واستيراد السلع والخدمات مع دول العالم ، بل هي مؤشر على مستوى التطور والانفتاح على الاسواق العالمية، إذ أصبحت معظم الدول تبذل جهدا لتطوير سياساتها التجارية الهادفة إلى الانفتاح على الخارج لتصبح عامل مساعد للنمو، ويعد التصدير من أهم النشاطات التجارية المساهمة فيه، فتصدير المنتجات يدعم تلك الدول، إذ تعد منفتحة على العالم الخارجي عن طريق توسع تجارتها الخارجية، فضلا عن زيادة صادراتها السلعية التي تنتجها بالمشاركة مع الشركات الأجنبية الوافدة إليها.

أهمية البحث

تتجسد بتناول الملامح الرئيسة لعينة البحث، وكذلك التجارة الخارجية واتفاقياتها منذ تأسيس المجلس إلى حد الآن، إذ تتميز بتزايد صادراتها النفطية إلى دول العالم الخارجي .

فرضية البحث

تستند إلى أن الصادرات السلعية ومتغيرات أخرى ذات تأثير إيجابي في النمو الاقتصادي للدول عينة البحث ممثلة بالسعودية أنموذجا لها .

مشكلة البحث

هي عدم وجود تنوع في الإنتاج السلعي لدول المجلس، إذ أن إيرادتها النفطية تقوم بتمويل استيراداتها التي تسهم في نموها الاقتصادي، وتسد العجز في الإنتاج السلعي لتلك الدول والمطلوب وضع الحلول المناسبة لها .

هدف البحث

عرض الملامح الرئيسة لدول المجلس، فضلاً عن ملامح واتجاهات تطور تجارتها الخارجية وتحليل نتائج تقدير أثر تلك التجارة معبرا عنها بالصادرات السلعية ومتغيرات أخرى في نموها الاقتصادي السعودية أنموذجا .

منهجية البحث

تم اعتماد أسلوب التحليل الوصفي للبيانات والمعلومات عن المتغيرات الاقتصادية لدول المجلس، فضلاً عن استخدام أدوات الاقتصاد القياسي لتقدير أثر التجارة الخارجية (الصادرات السلعية) ومتغيرات أخرى في النمو الاقتصادي للسعودية أنموذجا لتلك الدول .

وتضمن البحث عدة محاور؛ ركز الأول على الملامح الرئيسة للدول عينة البحث، واهتم الثاني بالقاء نظرة على التجارة لتلك الدول خلال مدة البحث، وتناول الثالث استخدام أدوات الاقتصاد القياسي في تحليل نتائج التقدير للانموذج المستخدم بالبحث، واستنادا إلى الاستنتاجات التي استنبطت قدمت مقترحات لتكون مرجعا لصانعي القرار في هذا المجال .

المبحث الأول- الملامح الرئيسة لعينة البحث

تقع عينة البحث فيما يطلق عليه علماء الجيوبولتيك اسم منطقة الحزام التي تتحدد بتأثيرها وأهميتها علاقات القوة بين الدول الكبرى في العالم، لذلك ومنذ الغزو البرتغالي لمنطقة الخليج العربي واصطدامه بالقوة البحرية العمانية عام ١٥٠٧ بدأت تحظى بأهمية خاصة في علاقاتها مع دول العالم الخارجي ، إذ شكلت ممراً رئيسياً لشبه القارة الهندية ودول جنوب شرق آسيا والدول الأوربية، وقد تزايدت أهميتها بشكل استثنائي بعد اكتشاف النفط في المدة ما بين الحربين، وازدادت اهميتها استراتيجيا في الوقت الراهن لما تمثله من وزن اقتصادي على مستوى العالم، وإنها ذات وزن بالنسبة للنفط والغاز في المنطقة، مما يشكل حافزا للاهتمام بأمنها ومستقبلها (المؤتمر السنوي الثالث لمراكز الابحاث العربية، ٢٠١٤، ١-٢).

وإدراكاً من دول المجلس لما موجود من روابط موحدة بينها ورغبة منها في توسيع توحدها بما يخدم أهدافها وأهداف الدول العربية (برغش ،٢٠١٦،٢٣٧)، وتتجلى وتكتمل فيها شروط ومؤهلات قيام اتحاد فيما بينها سواء على مستوى الخصائص المشتركة التي تتمتع بها ، ولكن في الواقع إن مستوى اتحادها كان بالحد الأدنى لتوجهها نحو العلاقات التجارية مع العالم الخارجي وتدفق رؤوس أموالها إلى الخارج ، وإن العمل من أجل الوصول إلى عملة موحدة لم تنجح إلى حد الآن ، وكذلك ارتباطها بالتأثيرات الخارجية عليها نتيجة السياسة المتبعة فيها (D.R.Appleyard and etc, 2006, 411-412) .

١-١ الأهداف الأساسية

ركزت الدول عينة البحث على تحقيق الأهداف الآتية : (رعد، ٢٠١٣ ، ٢١١)

١. لابد من تنسيق كافة الميادين فيما بينها للوصول لوحدتها وتكتلها .
٢. تخفيف التعريفات الكمركية وتوثيق الروابط والتعاون التجاري بينها.
٣. وضع الأنظمة والتشريعات القانونية التي تسهم في تقدم دول المجلس .
٤. إنشاء مراكز البحوث العلمية لدعم وتشجيع الباحثين على تقديم الدراسات التي تسهم في تقدمها بما يعود بالخير عليها .
٥. توحيد السياسات الخاصة بكل دولة ضمن سياسة مجلس التعاون الخليجي لدعم وزيادة الوزن الدولي لها مع العالم الخارجي .

١-٢ البنيان الهيكلي

يتكون من أجهزة رئيسة تتمثل بالمجلس الأعلى والمجلس الوزاري والأمانة العامة، ووجود الاختصاصات المختلفة فيها، لتحقيق الأهداف التي من أجلها انشئ المجلس بإدارة ذاتية مستقلة في التصرف ضمن نصوص أنظمتها الأساسية، وفي ضوء ذلك توفرت عناصر المنظمة الدولية المتفق عليها لتأسيس مجلس التعاون الخليجي، ويتم وضع الخطوط الأساسية التي ينبغي السير عليها، وهو الذي يعين الأمين العام، ويصادق على الموازنات وينشئ اللجان، ويضع أنظمتها ويقوم بعقد الدورات الاستثنائية و دعوة أي دولة عضو فيه (سعيد،٢٠١٣ ، ٤١٠-٤١١).

١-٣ البنية التحتية

تمثل الخدمات والمرافق التي تدعم الاقتصاد الوطني، وتلبي احتياجات السكان والسواح وتدعم أنشطة الدولة، ويركز معظم الاقتصاديين عليها لمساهمتها في النمو الاقتصادي، وعند ارتفاع قيمتها ستؤدي إلى زيادة تلك المساهمة (منتدى الرياض الاقتصادي، ٢٠٠٧، ٦-٧).

١-٤ واقع مؤشرات الاقتصاد المعرفي

تعد الركيزة الأساسية في عصر التكنولوجيا الحديثة، وقد رافق التطور المعرفي ظهور الاقتصاد الرقمي والتجارة الالكترونية والبرمجيات والفائض المعرفي والقيمة المضافة للمعرفة وغيرها، والتي تمثل مرحلة جديدة لاقتصاد يعتمد على فهم جديد لدور المعرفة ورأس المال البشري في تنمية المجتمعات المعاصرة، والمشكلة الرئيسة التي يواجهها متخذو القرار في دول المجلس هي ضعف مساهمة هذه المؤشرات في الاقتصاد المعرفي موازنة مع الدول المتقدمة والأسيوية، فضلاً عن ضعف الابتكار والابداع فيها، لذلك لابد من تحفيزها للاتجاه نحو رفع مساهمتها للحاق بالتطورات العالمية الحديثة التي حدثت في تلك الدول (باطويح واخرون،٢٠١٢ ، ١١) .

١-٥ المشكلة السكانية في عينة البحث

ظهرت الدراسات السكانية بمنطقة الخليج مع ظهور النفط، وقد تبنى المجلس الخليجي عام ١٩٩٩ في الخطة الاستراتيجية بعض السياسات الخاصة بمحور السكان لتحقيق التوازن بقوة العمل بانتقالها بين دول المجلس، وكان حجم القوى العاملة الكلية فيها ٦,٧ مليون عامل عام ١٩٩٧، وارتفع

في الأعوام اللاحقة ليصبح ١٠,٤ مليون عامل عام ٢٠٠٠، واستمر بالارتفاع في الأعوام اللاحقة وحتى عام ٢٠١٨، وذلك بسبب دخول المهاجرين اليها، وكان النمو الأكبر في دولة قطر نتيجة تطور القطاع الصحي فيها ، فضلا عن كونها مركزاً لاستقطاب المهاجرين الطالبين للحصول على فرص العمل ، كما شهدت عمان نمواً بلغ ١٠٠% ، لتحتل المرتبة الثانية ، وجاءت الكويت بالمرتبة الأقل بسبب تباطؤ النمو والتنمية فيها، وهناك اختلافات في سوق العمل لدول المجلس تجعله يواجه تحديات متمثلة بزيادة حجم العمالة الوافدة وارتفاع البطالة بين الافراد خاصة فئة الشباب ، وارتفاع معدلات الإعالة وطبيعة بيئة العمل وجودته، فضلا عن أنه يتسم بتغيره باستمرار وبسرعة للحاق بالتطورات الحديثة (المركز الاحصائي ، ٢٠١٦، ٩) .

إن لتجربة مجلس التعاون الخليجي الأثر الإيجابي في مسيرة التعاون للدول الاعضاء خاصة ما اتسم به من ديمومة مقارنة مع تجارب أخرى، وذلك من خلال التعاون التجاري وعقد الاتفاقيات وتخفيف التعريفات الكمركية بين الدول الأعضاء فيه منذ عام ١٩٨٣ ولغاية عام ٢٠٠٣، واستمرت بهذا النهج في الأعوام اللاحقة ولحد الأن، إذ تم السماح لكل دولة عضو فيه من ممارسة أنشطتها التجارية وإقامة هيئة للتقييس ومركز للتحكم التجاري يختص بالمنازعات التجارية (فيروز، احما حما، وبالي، شوقي، ٢٠١٣، ٥٠)، وستتخصص كل دولة بالانتاج والتصدير وفقاً لتمتعها بالميزة النسبية للانتاج بالكلفة الأقل مقارنة بالدول الأخرى، وتعتمد على الاستيراد للسلع والخدمات التي لا تتميز بميزة نسبية مقارنة بإنتاجها بالتكلفة الأقل (T.A.Pugel, 2007, 31-32)، وقد شهدت المبادلات التجارية الخارجية القطرية ارتفاعا مستمرا مع الامارات عام ٢٠١٣، وتحسن الميزان التجاري لصالح قطر ، في حين انخفضت المبادلات مع السعودية بنسبة ٨,٤١% لعام ٢٠١٣ ، وفي العام نفسه انخفض معدل التجارة الخارجية القطرية مع البحرين وقد شهدت تلك التجارة تذبذبا بينهما خلال المدة ٢٠٠٠-٢٠١٣ ، في حين شهدت تزايداً ملحوظا بين قطر وعمان منذ عام ٢٠٠١ وحتى وصلت إلى ٩٠٠ مليون دولار عام ٢٠١٣، واستمرت العلاقات التبادلية في التجارة الخارجية بالتطور في الأعوام اللاحقة حتى عام ٢٠١٨ نتيجة توسع التجارة البينية بينها (علي، سدي ، ٢٠١٣ ، ٩) .

١-٦ التنويع في النشاط الاقتصادي

تتطلب دراسته الكشف عن درجة الاعتماد على النفط في دول المجلس ومدى التنوع في الإنتاج السلعي وزيادة قدرة القطاعات السلعية في إنتاج السلع والخدمات المتنوعة، لغرض الابتعاد عن الاعتماد على المورد المالي من سلعة واحدة وإيجاد الإيرادات من سلع متنوعة تسد حاجة الطلب المحلي المتزايد والتوجه نحو التصدير إلى الخارج (مرزوك ، ٢٠١٣، ٨) ، مما يعني تنويع القاعدة الإنتاجية فيها وتشغيل النشطين اقتصاديا وتخفيض الاعتماد على النفط ولاسيما عند حدوث انخفاض في سعر البرميل النفطي، وهذا ما حدث في العامين ١٩٩٨، ١٩٩٩، لذلك فان جميع الخطط الموضوعة لدول المجلس ركزت على التنويع السلعي وتشغيل الشباب في سن العمل لتخفيض البطالة فيها .

ونتيجة لذلك يلاحظ تحسن الزيادة في إنتاج السلع المتنوعة، إذ ازدادت بشكل تدريجي للاعوام اللاحقة، إذ تشير توقعات المركز الاحصائي لدول المجلس إلى أن إنتاج تلك السلع سينمو بمعدل ٢,٢ و٢,٧ للعامين ٢٠١٩ و ٢٠٢٠ على التوالي، وستواجه عدة مخاطر منها ؛ تضييق الائتمان نتيجة ارتفاع أسعار الفائدة واتباع سياسات لتصحيح سوق العمل، وهذا يؤثر على معدل الاستثمار في الأنشطة الأخرى المؤثرة في التنويع السلعي(المركز الاحصائي، ٢٠١٨ ، ٤٠)، وهذه ترتبط بمعدلات التبادل التي تعتمد على أسعار السلع الأجنبية مقابل المحلية ، وإن زيادة السلع المحلية يخفض من معدل التبادل الحقيقي (J.B.Delong and M.L. Olney, 2006, 32-33).

المبحث الثاني

اتجاهات تطور التجارة الخارجية للدول عينة البحث للمدة (١٩٩٠-٢٠١٨)

إن الدول عينة البحث حققت تقدما لوجود الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي فيها والتطور المستمر في البنية التحتية والتقنية على مدى عقود من الزمن بفضل الإيرادات النفطية من جهة والاستراتيجيات المالية والتنموية التي انتهجتها لتنويع قاعدة الموارد الانتاجية من جهة أخرى، إذ تتسم تجارتها الخارجية السلعية بتركيز صادراتها نتيجة استحواذ الوقود المعدني "النفط والغاز" على اكثر من ٧٣% من إجمالي صادراتها كمتوسط للمدة ١٩٩٠-٢٠١٨، ولكن بسبب التقلبات في سعر البرميل النفطي عالميا حدثت تغيرات في الطلب عليه ، أما بالنسبة للصادرات التقليدية فقد ارتفعت نسبتها في إجمالي الصادرات من ٢٢,٢% عام ١٩٩٠ إلى ٢٦,٣% عام ٢٠١٨ ، كما ارتفعت الصادرات السلعية بين الدول عينة البحث حتى وصلت إلى ١١,٨% كمتوسط للمدة ١٩٩٠-٢٠١٨ ، أما على مستوى الصادرات عالية المهارة والتكنولوجية إلى الاسواق العالمية فقد بلغت ٨,٢% من إجمالي صادراتها السلعية كمتوسط للمدة ذاتها، وتبقى هذه النسب متواضعة ودون المستوى المطلوب لدول المجلس (حسن، ٢٠١٧ ، ٦-٨) .

إن دول المجلس الغنية بالموارد تواجه جانبين أساسيين يتمثل الأول بتسريع نمو الإيرادات النفطية وتوفير فرص عمل لأكثر من ٧٠% من إجمالي القوى العاملة الذين هم تحت سن الثلاثين، والثاني تقليص تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد، وهذا ما دفعها بإطلاق إصلاحات لتعزيز تكاملها مع بعضها لمواكبة التطور في الاقتصاد العالمي، وكان الهدف من تأسيس السوق المشتركة يكمن في تأسيس وحدة متجانسة بينها وبين الشركاء الأساسيين، ولعل أهم صعوبات التحرير التجاري فيها تتمثل بالآتي:

أولاً: ان سوق العمل يتصف بعدم مرونة الأجور وعدم تناسق المهارات .

ثانياً: ان رواتب الموظفين ونفقات الدفاع والأمن والإعانات تشكل عبئا على موازنة الدولة .

ثالثاً: لا يوجد سياسات كلية منتظمة لتنويع الاقتصاد .

رابعاً: عدم توفر إجراءات كمركية موحدة بينها .

٢-١ الملامح الرئيسة للتجارة الخارجية للدول عينة البحث

لقد أسهمت التجارة الخارجية لدول عينة البحث في تحفيز الأداء الاقتصادي وتوسيع الأسواق، لأنها تمتلك سلعة لها أهمية إستراتيجية تقوم بتصديرها إلى الخارج للحصول على العملات الاجنبية التي توجه لتمويل إستيراداتها من السلع والخدمات المختلفة (صادق، ٢٠٠٧، ٦٩).

وقد حاولت المملكة العربية السعودية تنويع قاعدتها الإنتاجية لتحقيق الاكتفاء الذاتي وعدم الحاجة للاستيراد، ولكن بشكل بطيء، وبذلك دخلت بعلاقات دولية غير متكافئة مع الدول المتقدمة ، إذ اعتمدت على سلعة النفط في صادراتها السلعية إلى الخارج ، وكان هناك ضعف في التصنيع والتنويع السلعي فيها ، كما شغلت الصادرات النفطية مكانة متميزة في اقتصادها، وحققت المكاسب لها وتم تشغيل الأيدي العاملة وإيجاد فرص عمل لها، فضلاً عن تمويلها للإستيرادات بزيادة إيراداتها من العملات الأجنبية، مما يمكنها من توفير ما تحتاجه من تلك الاستيرادات (بني عيسى ،٢٠١٤، ٦)، وإن إجمالي إيرادات الصادرات السعودية يتغير تبعا لتغيرات سعر برميل النفط وما شهده من تقلبات في الأعوام الأخيرة ، وكان هناك انخفاض بنسبة ٥% في عام ١٩٩٢عن عام ١٩٩١ ، وسجل إجمالي الصادرات في السعودية ارتفاعا بنسبة ٣٠% في عام ٢٠٠٩ موازنة بعام ٢٠٠٨ ، ويعزى ذلك إلى ارتفاع أسعار النفط، إذ وصل سعر البرميل إلى ١٣١,٢٢ دولاراً، وشكلت إيراداتها النفطية ما يقارب ٨٩,٧% من الإيرادات الكلية في عام ٢٠٠٩، وفي العام ٢٠١٥ انخفض إجمالي صادراتها بسبب انخفاض سعر برميل النفط، مما دفعها في الأعوام اللاحقة إلى تشجيع الصادرات وتحفيز

المصدرين، واستمرت بذلك حتى عام ٢٠١٨، كما سعت لتنويعها من خلال اتخإذها عدد من الإصلاحات الهيكلية وإنشاء برنامج الصادرات السعودية التابع للصندوق السعودي للتنمية (المحارب، ٢٠١٧، ١٠) .

كما تبنت السعودية بوصفها أحد اعضاء منظمة التجارة العالمية سياسة الاقتصاد المفتوح، إذ يعتمد اقتصادها على القطاع الخارجي، وقد بلغت درجة انفتاحها التجاري على الاقتصاد العالمي نحو ٧٧,٨%عام ٢٠١٨ ، إذ إنها تستورد السلع والخدمات الأجنبية، وقد ارتبطت أهمية الاستيرادات ارتباطا طرديا مع ناتجها المحلي الاجمالي (المغيرة ، ٢٠٠٦ ، ٢٢) وتباينت تجارة السعودية مع دول العالم خلال المدة ٢٠٠٠ – ٢٠١٨ فكان حجم التبادل التجاري معها مرتفعا، وقد سُجِل فائض في ميزانها التجاري ، ومن أهم الدول التي صدرت لها هي: الصين ، سنغافورة، الهند، بلجيكا، الامارات، البحرين، ومن أهم الدول التي استوردت منها هي: الصين، المانيا ، الامارات ، الهند (الهيئة العامة للإحصاء، ٢٠١٩، ٩-١٠)، وقد اتسعت تجارتها الخارجية، وأصبحت المحرك الأساس للنمو الاقتصادي لما تركته من آثار اقتصادية أدت إلى زيادة في الإنتاج وتحقيق الأرباح والمكاسب من تلك التجارة (D.C.Colander, 2004, 465) .

أما الإمارات فكانت منفتحة على الخارج من خلال تطبيق سياستها التجارية ، إذ تتدخل الدولة كلياً أو جزئياً في عدد من الأنشطة المختارة ، وتتبادل المزايا التفضيلية والاعفاءات من الرسوم مع عدد من شركائها التجاريين التي تجمعهم ترتيبات خاصة بهم كونهم من الدول الأعضاء في التكتل، فضلا عن الاتفاقيات الثنائية للتجارة الحرة مع دول النافتا والتي تضم كل من (سويسرا، النرويج، ايسلندا)، واتفاقيات ثنائية للتجارة الحرة مع كل من سنغافورة، سوريا، الأردن، لبنان، المغرب والعراق، وبحسب تقرير التجارة العالمية عام ٢٠٠٥، جاءت الامارات بالمرتبة ٢٧ في الصادرات السلعية والمرتبة ٣٨ في الاستيرادات السلعية عام٢٠٠٤، واحتلت المرتبة ١٩ في الصادرات السلعية والمرتبة ٢٤ في الاستيرادات السلعية عام ٢٠٠٩ ، واستمرت بعلاقاتها مع دول العالم الخارجي حتى عام ٢٠١٨ لتوسيع التبادل التجاري معها (النعيمي،٢٠١١ ، ٦٧).

كما يعد الاقتصاد الكويتي أحد أهم الاقتصادات في المنطقة الاقليمية، وأحد أكبر الدول المصدرة للنفط بالعالم، إذ يتمتع بالتأثير والجاذبية إقليمياً وعالمياً ، وإن أهم المؤشرات لا دائه هو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، إذ بلغ ١٠,٥ مليار دولار عام ٢٠١٠ ارتفاعاً عن عام ٢٠٠٠ إذ كان ٣,٢ مليار دولار، أي تضاعفت قيمته ٣ مرات خلال المدة ٢٠٠٠-٢٠١٠ ، فضلا عن متوسط معدل النمو الاقتصادي الحقيقي إذ بلغ ١٧,٤% عام ٢٠٠٣ ، ولكن استمر بالانخفاض ليصل إلى ٥,٢% عام ٢٠٠٩، وأصبح ٢% عام ٢٠١٠ ، وذلك نتيجة ظروف الأزمة المالية العالمية وانخفاض أسعار النفط ، وخلال المدة ٢٠٠٠-٢٠١٠ ارتفع الفائض بميزان المعاملات التجارية من ١٤,٧مليار دولار عام ٢٠٠٠ إلى ٤١,٧ مليار دولار عام ٢٠١٠، وكانت الصادرات النفطية المصدر الرئيس للفائض في الميزان التجاري، إذ بلغت ١٨,٢ مليار دولار عام ٢٠٠٠ ، وارتفعت في الأعوام اللاحقة لتصل إلى ٥٩ مليار دولار عام ٢٠١٠، كما ارتفعت الايرادات العامة من ٢,٢ مليار دولار عام ٢٠٠٠ إلى ٦,٣ مليار دولار عام ٢٠١٠، وفي المقابل ارتفعت النفقات العامة من ١,١ مليار دولار عام ٢٠٠٠ إلى ٤,٥ مليار دولار عام ٢٠١٠، واستمرت بتحقيق الفائض في الأعوام اللاحقة لتزايد تبادلها التجاري وانفتاحها على العالم الخارجي (صندوق النقد الدولي ،٢٠١١، ٤).

وبالنسبة لدولة عمان فتقع في أقصى الجنوب الشرقي للجزيرة العربية، وحدودها هي اليمن من الجنوب الغربي والسعودية غربا والامارات شمالاً وغربا ، وتعتمد في عرض البيانات على نظام إحصاءات التجارة الخارجية الذي بدأ تطبيقه عام ١٩٨٧، فضلاً عن نظام التصنيف الدولي للتجارة المعدل (٤) في إعداد المقارنات الدولية ، كما يتم تقييم السلع بالريال العماني على أساس القيمة سيف

(C.I.F) للاستيرادات الذي يشمل تكاليف النقل ورسوم التأمين للبضائع حتى وصولها إلى نقطة الكمارك، ونظام فوب (F.O.B) للصادرات وإعادة التصدير.

ومن الجدير بالذكر القول إن صادرات عمان اكثر من إستيراداتها كباقي دول المجلس الأخرى، وذلك لوجود صادرات النفط الخام والمنسوجات والمعادن وغيرها، وتستورد الآلات والمكائن ووسائط النقل والسلع الاستهلاكية والتقنيات الحديثة، ومن أهم الشركاء التجاريين هم (اليابان، الصين، تايلاند ، والامارات)، وإن الصادرات النفطية بلغت ٥٨,٤% من إجمالي الصادرات عام ٢٠١٥، واستمرت بالارتفاع في الأعوام اللاحقة حتى عام ٢٠١٨، أما الصادرات التقليدية فقد كانت نسبتها منخفضة في إجمالي الصادرات عام ٢٠١٥، وفي الأعوام اللاحقة حتى عام ٢٠١٨ ، يقابل ذلك ارتفاع الاستيرادات الاجمالية عام ٢٠١٥، واستمرت بالارتفاع في الأعوام اللاحقة حتى عام ٢٠١٨ ، وسجل الميزان التجاري عجزا قدره ١,٧ مليار دولار خلال عام ٢٠١٥ (المركز الوطني للإحصاء والمعلومات،٢٠١٦، ١٧٠)، واستمر العجز في الأعوام اللاحقة لتفوق الاستيرادات السلعية على الصادرات التقليدية حتى عام ٢٠١٨ .

أما بخصوص دولة قطر فقد حقق الميزان التجاري خلال الربع الأول من عام ٢٠١٨ فائضاً قدره ٤٣,١ مليار دولار مقارنة بفائض الميزان التجاري من عام ٢٠١٧ والذي بلغ ٣١,٣ مليار دولار، إذ بلغ اجمالي صادراتها خلال الربع الأول من عام ٢٠١٨ ما قيمته ٧١,٦ مليار دولار بارتفاع قدره١٢,٣ مليار دولار مقارنة بالربع الأول من عام ٢٠١٧ والذي يسجل إجمالي صادرات بلغت ٥٩,٣ مليار دولار، ويرجع السبب إلى ارتفاع صادرات الوقود المعدني ومواد التشحيم والمواد المشابهة بقيمة ١١,٨ مليار دولار، وبلغت قيمة الاستيرادات القطرية خلال الربع الاول من عام ٢٠١٨ ما قيمته ٢٨,٤ مليار دولار بارتفاع قدره ٠,٤ مليار دولار مقارنة بالعام ٢٠١٧ والذي بلغ ٢٨,٠ مليار دولار، وذلك لزيادة الاستيرادات المصنعة بقيمة ٠,٣ مليار دولار (وزارة التخطيط التنموي، ٢٠١٩، ٤١).

أما دولة البحرين فتعد التجارة مصدراً من مصادر الدخل القومي فيها بحكم موقعها الجغرافي المتميز مما يسهل الاتصال ببقية دول الخليج والهند وجنوب شرق آسيا وإقامة التبادل استيراداً وتصديراً، وكان النشاط التجاري في البحرين يعتمد على اكتشاف النفط (الركابي، ٢٠٠٥، ١٣٧)، إذ تم اكتشاف أول بئر نفط عام ١٩٣٢، وتراجعت تجارة اللؤلؤ التي عرفت بها المنطقة، وبرزت الحاجة إلى مصدر دخل آخر، إذ أحدث اكتشاف النفط فيها الانتقال من الأنشطة والحرف التقليدية إلى الأنشطة ذات الطابع الصناعي، فمع وفرة النفط استطاعت البحرين تكوين البيئة المناسبة لتصديره، إذ أصبح أهم مكون في صادراتها، وكانت إيرادات الصادرات النفطية عند مستوى ٤ مليار دولار سنويا خلال مدة البحث، مع تراجع في بعض الأعوام نتيجة لعوامل الصيانة في القطاع النفطي وانخفاض أسعار النفط العالمية، بينما شهدت الصادرات غير النفطية في الأعوام اللاحقة قفزة نوعية إذ بلغت ٣,٦٢ مليار دولار عام ٢٠١٧ ارتفعت إلى ٣,٨١ مليار دولار عام ٢٠١٨(مجلس التنمية الاقتصادية في البحرين،٢٠١٩،١٠). ويلاحظ تطور صادرات دول المجلس، إذ شكلت صادرات النفط أهمية نسبية مرتفعة من صادراتها الإجمالية، وارتبطت بأسعار النفط في السوق العالمية من جهة وتذبذبها من جهة أخرى، مما أدى إلى عدم استقرار إيرادات الصادرات النفطية لتلك الدول.

المبحث الثالث

تحليل نتائج تقدير أثر صادرات السلع ومتغيرات أخرى في النمو الاقتصادي للدول عينة البحث (السعودية أنموذجاً) للمدة (١٩٩٠-٢٠١٨)

سيتناول هذا المبحث توصيف أنموذج القياس الاقتصادي لأثر صادرات السلع المعبرة عن التجارة الخارجية ومتغيرات أخرى في النمو الاقتصادي للسعودية لمدة البحث ،إذ أن النماذج المأخوذة في الدراسات الاقتصادية ماهي إلا تبسيط للواقع لغرض تحليل الظواهر المتشابكة في علاقاتها بهدف التوصل إلى نتائج يمكن تفسيرها ضمن الواقع العملي (السيفو وآخرون، ٢٠٠٦، ٢٧٧-٢٧٨)، وذلك لأنها تستند إلى نتائج وعلاقات دقيقة ومعنوية خاضعة للاختبار وتقديرات تنسجم مع ماتنص عليه القوانين والعلاقات الإحصائية في الاقتصاد (D. Gujarati,2003,2-3).

أولاً- توصيف المتغيرات: لدينا متغير تابع وأربعة متغيرات مستقلة وهي على النحو الآتي:

١. المتغير التابع (Y): الناتج المحلي الاجمالي (مليار دولار) .

المتغيرات المستقلة هي:

٢. (X_1) : البطالة (%) .
٣. (X_2) : التضخم (%) .
٤. (X_3) : صادرات السلع المعبرة عن التجارة الخارجية (مليار دولار) .
٥. (X_4) : صافي الاستثمار الاجنبي المباشر (مليار دولار) .

والجدول ١ يوضح بيانات متغيرات البحث وعلى النحو الآتي:

الجدول ١

المتغير التابع والمتغيرات المستقلة

(مليار دولار)

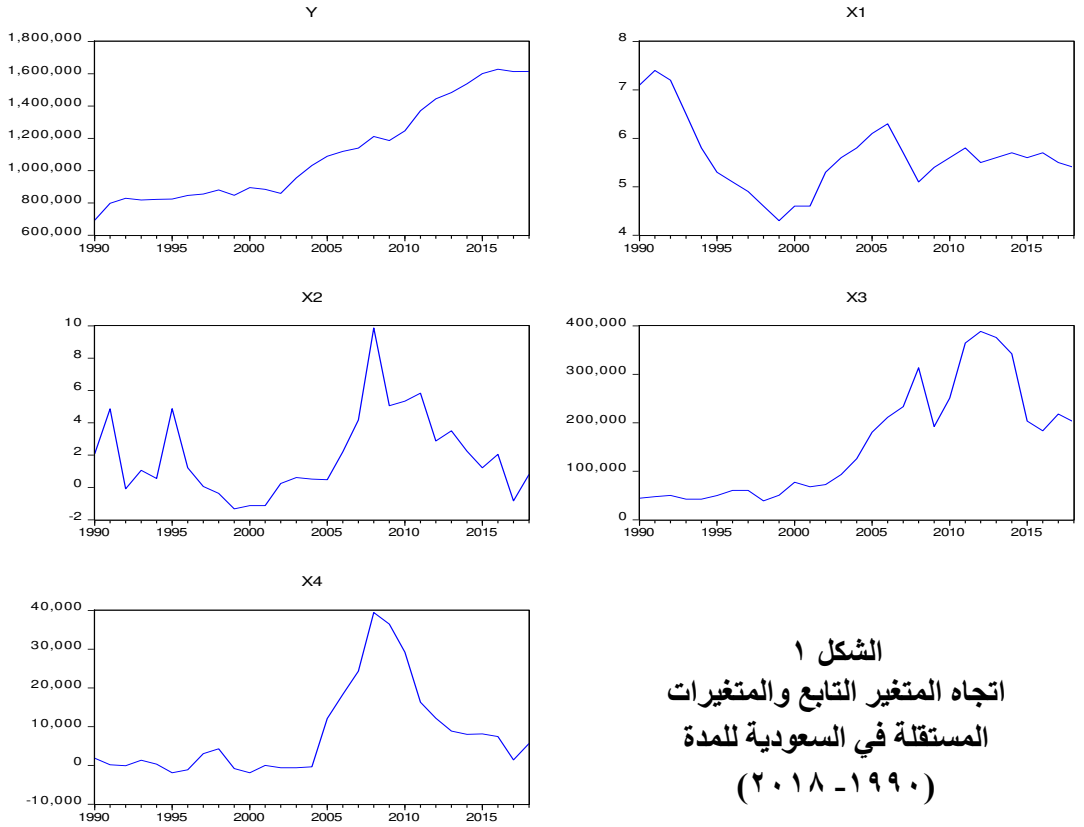
المؤشرات / الأعوام	Y	X_1 (%)	X_2 (%)	X_3	X_4
1990	693.2	7.1	2.08	44.4	1.9
1991	797.2	7.4	4.86	47.8	0.2
1992	829.0	7.2	-0.08	50.3	-0.1
1993	817.7	6.5	1.06	42.4	1.4
1994	822.3	5.8	0.56	42.6	0.3
1995	824.0	5.3	4.87	50.0	-1.9
1996	845.8	5.1	1.22	60.7	-1.1
1997	855.1	4.9	0.06	60.7	3.0
1998	879.8	4.6	-0.37	38.8	4.3
1999	846.7	4.3	-1.33	50.8	-0.8
2000	894.3	4.6	-1.12	77.6	-1.9
2001	883.5	4.6	-1.12	68.1	0.0
2002	858.6	5.3	0.25	72.5	-0.6
2003	955.1	5.6	0.61	93.2	-0.6
2004	1031.2	5.8	0.52	126.0	-0.3
2005	1088.6	6.1	0.48	180.7	12.1
2006	1119.0	6.3	2.21	211.3	18.3
2007	1139.7	5.7	4.17	233.3	24.3

X4	X3	X2	X1	Y	المؤشرات / الأعوام
		(%)	(%)		
39.5	313.5	9.87	5.1	1210.9	**2008**
36.5	192.3	5.06	5.4	1185.9	**2009**
29.2	251.1	5.34	5.6	1245.7	**2010**
16.3	364.7	5.83	5.8	1370.2	**2011**
12.2	388.4	2.87	5.5	1444.4	**2012**
8.9	375.9	3.51	5.6	1483.4	**2013**
8.0	342.4	2.24	5.7	1537.6	**2014**
8.1	203.6	1.22	5.6	1600.7	**2015**
7.5	183.6	2.05	5.7	1627.4	**2016**
1.4	218.2	-0.83	5.5	1613.5	**2017**
5.7	201.8	0.81	5.4	1613.9	**2018**

المصدر: البنك الدولي ، ٢٠١٩ ، https://www.albankaldawli.org

ثانياً- رسم السلسة الزمنية

من خلال الرسم ادناه يتضح ان اتجاه السلسلة عبر الزمن للمتغيرات المأخوذة وخلال مدة البحث كانت ذات اختلاف في اتجاه منحنى البيانات وهذا يبين عدم استقرارها عبر الزمن لمتغيرات البحث، وكما في الرسوم البيانية الآتية:



الشكل ١
اتجاه المتغير التابع والمتغيرات المستقلة في السعودية للمدة (١٩٩٠-٢٠١٨)

المصدر: نتائج برنامج (EVIEWS.9.5) .

ثالثاً- اختبار جذر الوحدة

باستخدام اختبار ديكي فولر لتوضيح استقرارية السلسلة وخلوها من جذر الوحدة، وإن المتغيرات ساكنة في الفرق الأول وبمستوى معنوية (١%)، و التي تدلل على سكون المتغيرات، ومن خلال هذا الاختبار يظهر إمكانية تطبيق أنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (انظر الجدول ٢).

الجدول ٢
اختبار جذر الوحدة

UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)						
At Level						
		Y	X1	X2	X3	X4
With Constant	t-Statistic	0.3232	-3.7400	-2.5891	-1.3064	-2.0976
	Prob.	***0.9754***	***0.0091***	***0.1070***	***0.6123***	***0.2470***
		n0	***	n0	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.3383	-3.5100	-2.5874	-1.6207	-2.2373
	Prob.	***0.8567***	***0.0584***	***0.2881***	***0.7587***	***0.4515***
		n0	*	n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	4.1076	-1.1682	-2.0671	-0.2841	-1.5294
	Prob.	***0.9999***	***0.2155***	***0.0391***	***0.5745***	***0.1162***
		n0	n0	**	n0	n0
At First Difference						
		d(Y)	d(X1)	d(X2)	d(X3)	d(X4)
With Constant	t-Statistic	-4.2797	-3.2592	-7.5881	-4.6675	-3.2173
	Prob.	***0.0025***	***0.0273***	***0.0000***	***0.0009***	***0.0299***
		***	**	***	***	**
With Constant & Trend	t-Statistic	-4.5020	-3.4839	-7.4061	-4.6158	-3.1764
	Prob.	***0.0069***	***0.0615***	***0.0000***	***0.0053***	***0.1101***
		***	*	***	***	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-3.3327	-3.2018	-7.6961	-4.7041	-3.2789
	Prob.	***0.0017***	***0.0025***	***0.0000***	***0.0000***	***0.0020***
		***	***	***	***	***
Notes: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant						

المصدر : نتائج برنامج (EVIEWS.9.5) .

ثالثاً- أنموذج الانحدار الذاتي

يلاحظ من نتائج الاختبار أن قيمة معامل التحديد المصحح (R^2 Adjusted) بلغت (٩٦%)، وهذا يعني أن (٩٦%) من التغييرات في المتغير التابع تعود إلى تأثير المتغيرات الداخلة بالأنموذج وهي (صادرات السلع، البطالة، التضخم، صافي الاستثمار الأجنبي المباشر)، وإن (٤%) من التغيرات تعود إلى متغيرات أخرى لم يتم إدخالها بالأنموذج، وأما اختبار(F) فكان معنوياً على مستوى الأنموذج ككل عند مستوى (٠,٠٥) كما في الجدول ٣.

الجدول ٣
أنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع

Dependent Variable: Y				
Method: ARDL				
Date: 03/09/19 Time: 15:38				
Sample (adjusted): 1993 2018				
Included observations: 26 after adjustments				
Maximum dependent lags: 3 (Automatic selection)				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Dynamic regressors (3 lags، automatic): X1 X2 X3 X4				
Fixed regressors: C				
Number of models evalulated: 768				
Selected Model: ARDL(3، 0، 0، 3، 2)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
Y(-1)	0.715759	0.186476	3.838354	0.0021
Y(-2)	-0.486841	0.237546	-2.049461	0.0612
Y(-3)	0.582402	0.203705	2.859051	0.0134
X1	33.72405	13.14401	2.565734	0.0235
X2	-7.068737	4.131956	-1.710748	0.1109
X3	0.408122	0.155003	2.632993	0.0207
X3(-1)	-0.130498	0.174033	-0.749847	0.4667
X3(-2)	0.174009	0.185992	0.935575	0.3665
X3(-3)	0.257250	0.176338	1.458849	0.1683
X4	3.436335	1.529681	2.246439	0.0427
X4(-1)	-5.596360	2.130522	-2.626756	0.0209
X4(-2)	2.758495	1.587039	1.738140	0.1058
C	-26.17298	80.21110	-0.326301	0.7494
R-squared	0.996288	Mean dependent var		1145.962
Adjusted R-squared	0.962861	S.D. dependent var		297.8726
S.E. of regression	25.16845	Akaike info criterion		9.595913
Sum squared resid	8234.864	Schwarz criterion		10.22496
Log likelihood	-111.7469	Hannan-Quinn criter.		9.777056
F-statistic	290.7311	Durbin-Watson stat		2.534745
Prob(F-statistic)	0.000000			
*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.				

المصدر : نتائج برنامج (EVIEWS.9.5).

رابعاً- اختبار التكامل المشترك

يلاحظ من خلال الاختبار أن قيمة (F-statistic)(٣,٧٦)، وهي أكبر من الجدولية (٣,٤٩) عند مستوى (٥%)، وهذا يعني وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة (انظر الجدول ٤).

الجدول ٤
اختبار التكامل المشترك

Heteroskedasticity Test: ARCH				
F-statistic	0.330295	Prob. F(2،21)		0.7224
Obs*R-squared	0.731935	Prob. Chi-Square(2)		0.6935
ARDL Bounds Test				
Date: 03/09/19 Time: 15:38				
Sample: 1993 2018				
Included observations: 26				
Null Hypothesis: No long-run relationships exist				
Test Statistic	Value	K		
F-statistic	3.765887	4		
Critical Value Bounds				
Significance	I0 Bound	I1 Bound		
10%	2.2	3.09		
5%	2.56	3.49		
2.5%	2.88	3.87		
1%	3.29	4.37		

المصدر : نتائج برنامج (EVIEWS.9.5).

خامساً- نتائج العلاقة قصيرة وطويلة الأجل

من خلال نتائج تحليل الأنموذج وبافتراض ثبات العوامل الأخرى كانت النتائج على النحو التالي:

١. نتائج العلاقة قصيرة الاجل

أ. إن زيادة معدل البطالة (X_1) بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي والعلاقة طردية بينهما ولكن غير معنوية.

ب. إن زيادة التضخم (X_2) بوحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي والعلاقة عكسية بينهما.

ت. إن زيادة الصادرات (X_3) بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي والعلاقة طردية بينهما.

ث. إن زيادة صافي الاستثمار الاجنبي (X_4) بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي والعلاقة طردية بينهما.

إن قيمة معلمة تصحيح الخطأ ((-1) CointEq) بلغت (-٠،١٨٦) وهي معنوية عند مستوى (٥%)، وإن الانحرافات في الفترة الزمنية القصيرة تصحح بنسبة (١٩%) خلال السنة تجاه القيمة التوازنية طويلة الاجل.

٢. نتائج العلاقة طويلة الاجل: تبين وجود علاقة عكسية بين الناتج المحلي الاجمالي والتضخم إلا أنها غير معنوية، فضلاً عن وجود علاقة طردية بين الناتج المحلي الاجمالي والصادرات السلعية،

وكذلك مع كلٍ من البطالة وصافي الاستثمار الأجنبي إلا أنها غير معنوية عند مستوى (٥%) (انظر جدول ٥) .

الجدول ٥
نتائج العلاقة قصيرة وطويلة الأجل

ARDL Cointegrating And Long Run Form				
Dependent Variable: Y				
Selected Model: ARDL(3، 0، 0، 3، 2)				
Date: 03/24/19 Time: 21:16				
Sample: 1990 2018				
Included observations: 26				
Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(Y(-1))	-0.082917	0.145304	-0.570644	0.5780
D(Y(-2))	-0.561317	0.143542	-3.910476	0.0018
D(X1)	42.470803	13.113319	3.238753	0.0065
D(X2)	-6.110054	2.986736	-2.045729	0.0616
D(X3)	0.390668	0.105484	3.703561	0.0027
D(X3(-1))	-0.414529	0.117061	-3.541143	0.0036
D(X3(-2))	-0.264173	0.106431	-2.482099	0.0275
D(X4)	3.397121	1.108214	3.065403	0.0090
D(X4(-1))	-2.801111	0.906137	-3.091265	0.0086
CointEq(-1)	-0.185674	0.026544	-6.994866	0.0000
Cointeq = Y - (178.7371*X1 -37.4642*X2 + 3.7571*X3 + 3.1719*X4				
-138.7165)				
Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X1	178.737100	89.421295	1.998820	0.0670
X2	-37.464232	21.316122	-1.757554	0.1023
X3	3.757076	0.661404	5.680453	0.0001
X4	3.171886	5.813058	0.545649	0.5945
C	-138.716519	449.743598	-0.308435	0.7626

المصدر : نتائج برنامج (EVIEWS.9.5).

سادساً- اختبار الارتباط الذاتي وعدم تجانس التباين

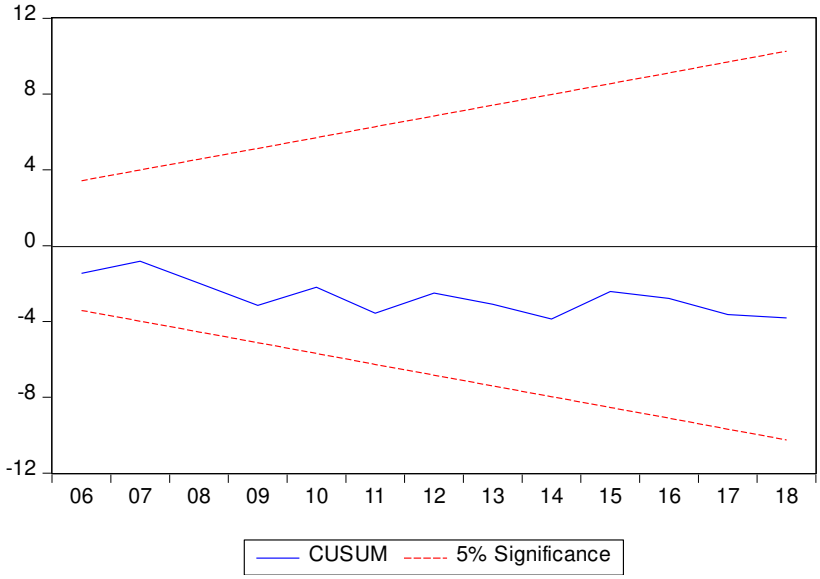
من خلال الجدول ٦ يتضح اختبار (Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test)، وبحسب اختبار (F-statistic) فإنها كانت معنوية على مستوى الأنموذج ككل، ومن خلال اختبار (Heteroskedasticity Test: ARCH) وبحسب اختبار (F-statistic) فإنها كانت معنوية على مستوى النموذج ككل. (بخيت وفتح الله، ٢٠٠٧، ٢٣٧) (انظر جدول ٦) .

الجدول ٦
اختبار مشكلة الارتباط الذاتي وعدم تجانس التباين

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	1.689202	Prob. F(2،11)	0.2292
Obs*R-squared	6.109058	Prob. Chi-Square(2)	0.0471

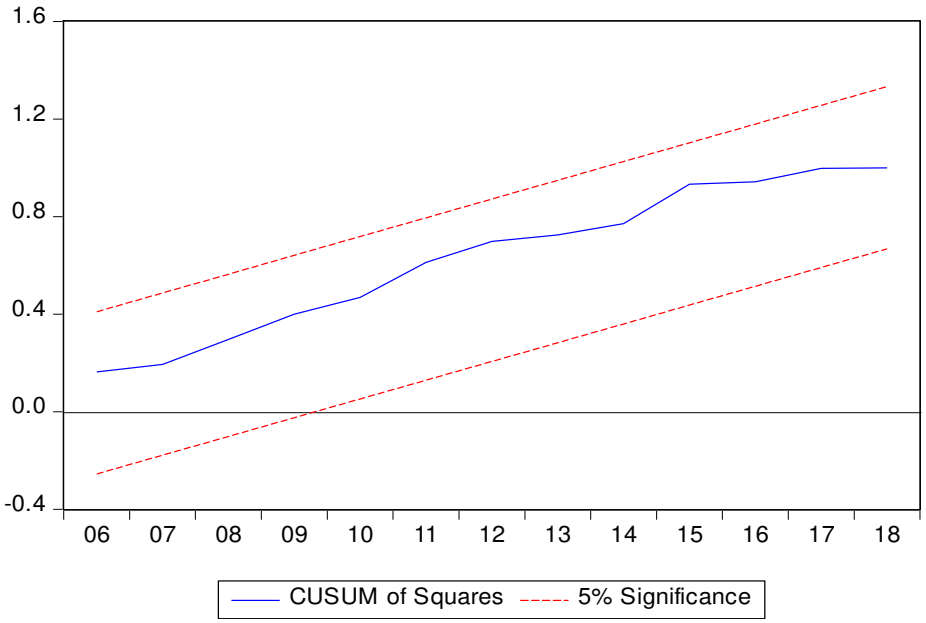
المصدر: نتائج برنامج (EVIEWS.9.5) .

للتأكد من أن البيانات المستخدمة في البحث تخلو من وجود أي تغيرات هيكلية فيها، وذلك باستخدام اختبار المجموع التراكمي للبواق (CUSUM)، وكذلك المجموع التراكمي لمربعات البواقي (CUSUM sum of Squares)، ويلاحظ من الرسمين البيانيين (٢) و (٣) أن كل من الاختبارين (CUSUM) (CUSUM SQ) كان داخل إطار الحدود الحرجة عند مستوى(5%) مما يعني أن المعلمات المقدرة مستقرة ولا يوجد تغييرات هيكلية فيها.



الشكل ٢
اختبار استقرارية الإنموذج (CUSUM)

المصدر: نتائج برنامج (EVIEWS.9.5) .



الشكل ٣

اختبار استقرارية الإنموذج (CUSUM SQ)

المصدر : نتائج برنامج (EVIEWS.9.5) .

الاستنتاجات والمقترحات

توصل البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات والمقترحات، وهي على النحو الآتي :

أولاً- الاستنتاجات

١. تبين من الملامح الرئيسة للدول عينة البحث الست (السعودية، الامارات، البحرين، قطر، الكويت، عمان) أنها ترتبط فيما بينها بسمات مشتركة وأنظمة سياسية متشابهة، وفيها شروط ومؤهلات قيام الاتحاد على مستوى السمات والخصائص بينها.

٢. هدفت الدول عينة البحث إلى تحقيق التكامل وتوثيق الروابط والتعاون فيما بينها، ووضع الأنظمة والقوانين في جميع الميادين الاقتصادية والتجارية والمالية والنقل والمواصلات والجوانب الإعلامية والسياحية.

٣. اتضح من الملامح الرئيسة لدول المجلس بأنها اهتمت بتطوير البنية التحتية وتوفير الخدمات والتسهيلات لكافة أوجه النشاط الاقتصادي، وأن زيادة قيمتها المضافة ستؤدي إلى تطورها الاقتصادي.

٤. تبني الدول عينة البحث رؤية واضحة للتقدم الاقتصادي فيها وإيجاد فرص عمل للسكان النشطين اقتصادياً لتحسين النمو فيها.

٥. تبين من تتبع الصادرات السلعية للدول عينة البحث انها تزايدت خلال مدة البحث نتيجة وجود النفط والغاز وارتفاع أهميتها النسبية في تلك الدول، في حين إن الصادرات التقليدية كانت متواضعة للمدة نفسها.

٦. حدوث العجز المستمر في الميزان التجاري للدول عينة البحث ومنها السعودية نتيجة تفوق الاستيرادات على الصادرات التقليدية خلال مدة البحث.

٧. إن معامل التحديد المصحح في السعودية بلغ (R^{-2} =٠,٩٦) ، مما يعني أن ٩٦% من التأثيرات في المتغير التابع تعود إلى المتغيرات المستقلة، وإن ٤% من التأثيرات تعود إلى متغيرات أخرى لم تدخل في الإنموذج التقديري.
٨. وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة باستخدام اختبارات إنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع .
٩. أوضحت نتائج العلاقة قصيرة الاجل للسعودية ما يأتي :
أ. إن زيادة البطالة X_1 بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي، وإن العلاقة طردية بينهما.
ب. إن زيادة التضخم X_2 بوحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي، وان العلاقة عكسية بينهما.
ت. إن زيادة الصادرات السلع X_3 بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي، وان العلاقة طردية بينهما.
ث. إن زيادة صافي الاستثمار الأجنبي المباشر X_4 بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي، وان العلاقة طردية بينهما.
١٠. أظهرت نتائج العلاقة طويلة الأجل للسعودية وجود علاقة عكسية بين التضخم والناتج المحلي الإجمالي إلا أنها غير معنوية، وكذلك العلاقة الطردية بين إجمالي الصادرات للسعودية والناتج المحلي الإجمالي، وكذلك البطالة وصافي الاستثمار الأجنبي المباشر إلا أنها غير معنوية.
١١. بينت نتائج التقدير أن قيمة معلمة تصحيح الخطأ بلغت ٠,١٨٦- وهي معنوية، وإن الانحرافات في الفترة الزمنية قصيرة الأجل تصحح نسبة ١٩% خلال السنة تجاه القيمة التوازنية طويلة الأجل.

ثانياً- المقترحات

١. الاهتمام بقطاعي الصناعة والزراعة والنهوض بهما لغرض إنتاج السلع والخدمات وتشجيع الصادرات ودعم سياسة إحلال الاستيرادات في الدول عينة البحث.
٢. توجيه الفوائض المالية لدول مجلس التعاون الخليجي ومنها السعودية لإقامة صناعات مشتركة مع شركات اجنبية يتم الاتفاق معها، مما يؤدي إلى زيادة الانتاج وتحسينه لسد حاجة الطلب المحلي المتزايد والفائض يصدر إلى الخارج.
٣. ضرورة توجه الدول عينة البحث إلى تنويع الهيكل الإنتاجي، وتخفيض الاعتماد على النفط لتجنب تقلبات أسعار النفط وعدم استقرار إيرادات الصادرات النفطية فيها.
٤. تحسين الموارد البشرية للدول عينة البحث بزيادة كفاءتها بإقامة الدورات التدريبية لها في الداخل والخارج لمواكبة التطورات في استخدام التقنيات الحديثة.
٥. عقد الاتفاقيات للتعاون بين الدول عينة البحث لغرض توسيع العلاقة التجارية بينها وتطوير الإنتاج السلعي الصناعي والزراعي وتبادل التقنيات والمعلومات والاتصالات فيما بينها.
٦. استخدام وسائل اتصالات حديثة وانشاء قاعدة معلوماتية بالاعتماد على وسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة بين الدول عينة البحث لتسهم في اختصار الوقت والتكلفة وزيادة تدفق السلع والخدمات إلى الأسواق العالمية باستخدام الانترنت في التجارة مع دول العالم المختلفة.

عمل وإجراء بحوث ودراسات مستقبلية ومنها: تأثير تجارة الخدمات التكنولوجية والاتصالات والمعلومات في الأداء الاقتصادي لدول مختارة، فضلاً عن اجراء دراسة حول تحليل أثر الاقتصاد المعرفي واتجاهات تطوره لعينة من الدول.

المصادر

أولاً- المصادر باللغة العربية

١. باطويح، محمد و الطلافحه، حسين ،٢٠١٢، أهم التحديات التي تواجه دول مجلس التعاون الخليجي في التحول إلى الاقتصاد المعرفي ، ورقة مقدمة إلى ورشة العمل حول " الاقتصاد المعرفي " الدوحة ،١٠-١١، اكتوبر ٢٠١٢.
٢. بخيت، حسين، وفتح الله ، سحر، مقدمة للاقتصاد القياسي، عمان ، الأردن ، ٢٠٠٧.
٣. برغش، بدر عواد، ٢٠١٦، نشأة مجلس التعاون لدول الخليج العربية ١٩٨١، مجلة تكريت للعلوم السياسية، المجلد ٣، السنة ٣، العدد ٥، إذار جمادي الاخرة ١٤٣٧.
٤. حسن، جمال قاسم، ٢٠١٧، قياس أثر تنافسية التجارة الخارجية على اقتصادات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، صندوق النقد الدولي .
٥. رعد ، نزيه ،٢٠١٣، المنظمات الدولية والاقليمية ، الطبعة الأولى ، بيروت ، لبنان .
٦. الركابي ، كريم طلال مسير،٢٠٠٥، التجارة في البحرين قبل اكتشاف النفط ، مجلة كلية التربية الأساسية ، العدد الخامس والاربعون .
٧. سعيد ، بسمة عبد المحسن ،٢٠١٣ ، اشكالية الامن الاقليمي لدول مجلس التعاون الخليجي منذ العام ١٩٩٠،رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية ،جامعة النهرين ،بغداد.
٨. السيفو، د. وليد إسماعيل، وشلوف ، د. فيصل مفتاح، وجواد ، د. صائب جواد إبراهيم ، ٢٠٠٦ ، اساسيات الاقتصاد القياسي ، الطبعة الأولى ، عمان ، الأردن .
٩. صادق، سيروان عارب،٢٠٠٧، الانعكاسات الجغرافية السياسية لمشكلة التبعية الاقتصادية على الأمن الإقليمي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة الموصل.
١٠. صندوق النقد الدولي، ٢٠١١ ، المؤشرات الاساسية لاداء الاقتصاد الكلي في الكويت خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٠.
١١. علي، سدي ،٢٠١٣، دراسة محددات التجارة الخارجية لقطر مع دول مجلس التعاون الخليجي باستخدام نموذج الجاذبية للفترة ٢٠٠١-٢٠١٣ ، جامعة ابن خلدون ،الجزائر.
١٢. فيروز، أحما حمة ، وبالي، شوقي ، ٢٠١٣ ، التكامل الاقتصادي العربي ، رسالة الليسانس ،جامعة قاصدي ، الجزائر .
١٣. المحارب ، منال ابراهيم ،٢٠١٧، اثر انتاج التمور على اجمالي الصادرات في المملكة العربية السعودية خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١٥)، جامعة الملك سعود ، كلية ادارة الأعمال.
١٤. مجلس التنمية الاقتصادية في البحرين ،٢٠١٩ ، التقرير الفصلي للاقتصاد البحريني.
١٥. مرزوك ، عاطف لافي ،٢٠١٣، التنويع الاقتصادي في بلدان الخليج العربي مقاربة للقواعد والدلائل ، مجلة الاقتصادي الخليجي العدد ٢٤ .
١٦. المركز الاحصائي لدول المجلس ، ٢٠١٦ ، ملامح سوق العمل في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي ٢٠١١-٢٠١٤، سلسلة تقارير معرفية .
١٧. المركز الاحصائي لدول مجلس ،٢٠١٨، ملامح وافاق الاداء الاقتصادي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، العدد الرابع .
١٨. المركز الوطني للإحصاء والمعلومات ،٢٠١٦، الكتاب الاحصائي السنوي ، الاصدار ٤٤.
١٩. آلمغيرة ، منال سعود راشد ،٢٠٠٦،الواردات السلعية وتأثيرها على الناتج الصناعي في المملكة العربية السعودية ، جامعة الملك سعود ، قسم الاقتصاد ، كلية ادارة الاعمال .

٢٠. منتدى الرياض الاقتصادي ،٢٠٠٧، تكامل البنية التحتية، مطلب اساس للتنمية الاقتصادية، الدورة الثالثة.
٢١. المؤتمر السنوي الثالث لمركز الابحاث العربية ،٢٠١٤، دول مجلس التعاون الخليجي السياسية والاقتصاد في ظل المتغيرات الاقليمية والدولية، ورقة مرجعية .
٢٢. النعيمي، غادة نافع صديق ،٢٠١١، مؤشرات تطور التجارة الخارجية واثرها في نمو الناتج المحلي الاجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي للمدة ١٩٨٥-٢٠٠٩، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الموصل .
٢٣. الهيئة العامة للإحصاء ،٢٠١٩، النشرات واحصاءات التجارة الخارجية والتبادل التجاري بين المملكة وشركائها التجاريين الرئيسيين.
٢٤. وزارة التخطيط التنموي والاحصاء ،٢٠١٩ ، احصاءات التجارة الخارجية السلعية ، دولة قطر.

ثانياً- المصادر باللغة الأنكليزية

1. D.C. Colander, 2004 , Economics, 5.ed, New York, USA.
2. D.N. Gujarati, 2003 , Econometrics, 2.ed, New York, USA.
3. D.R. Appleyard & A.J. Fild. JB & S.T. Cobb, 2006, International Economics , 5.ed , New York, USA.
4. J.B.Delong & M.L.Olnery, 2006, Macroeconomics, 2.ed, New York, USA.
5. T.A. Pugel ,2007, International Economics ,13.ed, New York, USA.

ثالثاً- الانترنت

١. بيانات منشورة للبنك الدولي، ٢٠١٩ ، على الموقع الالكتروني :
https://data.albankaldawli.org